

مطلقا سواء كان عشر رضعات او اقل موجب للحرم لان المقام مقام الاحتياط
فانه باجر حصة النكاح حتى تثبت برائة الذمة يقينا وصرح شيخهم المقدسي في كثر الزمان
في بحث كفارة اليمين بوجود العمل في الاحوط في امثال هذه المواضع ويقولون
ايضا لا يقع الطلاق في غير ذلك وهذا القول اظهر من الشمس وارت
الرجل اذا قال لامرأة انت طالق او طلاق ولو اذ مرة لا يقع الطلاق عندهم ابدا
مالم يقل مطلقتك وقد عدلت مع هاتين الصيغتين من الطلاق المبرح ايضا وان
كان اصل وضهما للاخبار بالطلاق كما ان طلقتك كذلك وبهذه اللفظة كلها
مستفاد من الاخبار دلالة على انك انت طالق او طلقك من الطلاق المبرح ايضا وان
فيها اذا سأل رجل رجلا اخر هل طلقته فقلت فقلت نعم مع ان المبرح فيه كون مضمنا
حجابا مردا بالاشارة والاكيد يقع في جواب الاستفهام ويقولون ايضا لا يقع
الطلاق بالمحضور شاهدين كالنكاح مع ان المعلوم قطعا من الشرع ان الاشهاد في
الرجعة والطلاق سحب لمحض قطع الزمان المتوقع لان حضور الشاهدين شرط في
الطلاق والرجعة كاية النكاح وكان تناوثر جميع الامور في حضور النبي عليه السلام لازمان
الامة على يده وهو لم يطلوا بحضور الشهود عند الطلاق قط والفرق بين النكاح
والطلاق بين اذ اعلان في النكاح ضروري حتى يميز عن الزنا ولا يتم بها فاقوله
الاعلان يثبت بحضور شاهدين كما تقر في الشرع بخلاف الطلاق اذ لا يحتاج فيه الى
الاعلان لعدم التماسه في يمين وعدم التمسك بالصحة والجماع فالطلاق
كالبسح ولا حاجة وسائر العقود في افعال الشهود لمخافة النكاح ويقولون ايضا
لا يقع الطلاق بالكتابات ان كان الزوج حاضر من اثنان بخلاف بين حضوره وشيئة
بل هو خلاف قاعدة الشرع فان الشارع لم يجز في ايقاع الطلاق حضور الزوج و
غيبة قط بل في كل باب فالفرق تشيع جديد من قديم ويقولون ايضا ان نكاح
المجبوب وهو مطلق الذكر فقط المرأة ثم طلقها بالمدخلوة الصحيحة لا تجب المدة
على باع انهم قائلون بثبوت نسيه الولد بهذا الرجل ان ولدتها فاقوله العلق
من هذا الرجل ثبت ايضا عندهم فكيف لا يجب عليها المدة فان وجوبها قائم
لمرئته العلق ويمكن حصوله من هذا الرجل بناوع القواعد الطبيعية لان محل المنة وقوله
التفتان لا الذكر فيحمل ان يجمع بينه من منفذ الذكر عنه المساحة ويوصل في الفرج
فيجوز بالرحم لبعثه فيحمل الولد منه لان الرحم اشتياقا للمنة وفيه قوة جاذبة

له بخلاف من كان متطوع الاثنيين فقط لانه لا يمكن ان يتولد منه لعدم النضج التام
افتقار الحمل ويقولون ايضا لا يقع الطهار اذا اراد الزوج بايقاعه اضرار زوجته بترك
الوطي مع ان الشارع قصد سد باب الاضرار بايجاب الكفارة على الظاهر فلو لم يقع
الطهار ولم يجز شي في الاضرار المتأقتنه مقصود الشارع ومع ذلك فقولهم
من خلف نص الكتاب والاحاديث وانما الاثر في افعالها واقعة بلا قصد وهو من وراء ذلك
صحيح في كتبهم ويقولون ايضا ان نكح الظاهر عن ادراكه افعال الكفارة من تحررية
وصيام شهرين متتابعين والطعام ستين مسكيا فيلزم ثمانية عشر يوما وهكذا القدر
من الصوم وكيف ولا يخفى ان هذا الحكم تشيع جديد من قديم بخلاف ما انزل الله ويقولون
ايضا يشترط في اللعان كون المدة مضمولا بها مع ان الحق العادتهم الزنا اكثر من غير
المضول بها وقد تقر ان اللعان لمحض دفع عار الشهمة وانما ايضا مخالف لقوله تعالى
والذين يرمون ان اولهم ولم يكن لهم شهدة الا انفسهم الا ان فقدور وفيه تقييد للرجل
سائل الاعتقاد والادمان يقولون لا يقع العتق بلفظ العتق سبحانه
انما عذب هذه الحكم حتى لا يفيجك التخليل ويخرج منه الصبيان ويقولون ايضا
لا يقع العتق بلفظ ذلك الرقة ايقاع ان قد وقع في عدة مواضع من القرآن التفسير بهذا
اللفظ عن العتق وصار حقيقة شرعية في قوله تعالى ذلك رقة او اطعام في يوم ذي
سبعة الاية ويقولون ايضا لا يقع عتق عبده امانة ذهب بمذهب اهل الحق وغيرهم
ما هو مخالف لمذهب الاثنى عشرية مع انه لا دليل لهم على هذا لان الكتاب والسنن وما
ذاك الا محض جهل وجاهل بالمراد الا ترى ان عتق العبد الكافر صحيح فقل ان يكون له
مذهب وقد ثبت عندهم انما ان اهل السنة في كتبهم ويقولون ايضا لو صار العبد مجذوما
او اعمى او زنا عتق بنفسه من غير عتاق ملكه وهذا العتق خلاف قوله الشرع اذا يجمع
مال احد عن ملكه بنفسه بمعيه وانه سبب تشيع الحق هو نفع العبد وقد صدر
له هنا محض فرده وهكذا لانه حينئذ لا اقتدار على الكسب ولا نفقة على سيده فان قالوا
قد يحصل للعبد نفع بذلك بسبب استراحتهم كما في قوله تعالى لا يجزيك الا لك تكليف
مثل هؤلاء ويقولون ايضا ان عتقت نطفة السيد من نطفة امة صارت ام ولد فاعلم
بذلك ضرورة كاجارة موطونة ام ولد لان عادة النساء ذلك وماعلم بالجملة ان يسي
في الرحم من النطفة قدر الانطلاق ويجمع ما زاد عليه فيجئذ لا يكون خروج النطفة دليلا
لكان على عدم الانطلاق فكيف نفس الامة ام ولد تجزئها ويقولون ايضا لو رجم رجل

Copying University

لو كان م